

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٩٤

/ وكيله المحامي

التمييز :-

التمييز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/١/٦ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/١١٨٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ المتضمن وضع
المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار التمييز للأسباب التالية :-

١- جانبت محكمة الموضوع الواقع والقانون عندما وصلت في قرارها موضوع التمييز
حول توفر أركان جنائية هناك العرض وفق أحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات وذلك
عندما لم تناقش في قرارها بشكل صحيح أقوال المجني عليها من حيث نفيها وأمام
المدعي العام بأن كل ما ذكرته كان كذباً وافتراء وبما أن محكمة الموضوع قد
استندت في قرارها إلى أقوال الشاهدة والتي قالت أنها أخذت بمعرفة المدعي
العام فإن من الصحة بالإمكان أن تأخذ أيضاً بأقوالها اللاحقة أمام المدعي العام التي
نفث فيه وبصورة جلية ما ورد في أقوالها الأولى فهذا الأمر يجعل من المحكمة أن
تقع في تناقض صريح في تكوين قناعتها التي جاءت مقسمة بين الإثبات والنفي.

٢- أخطأت محكمة الموضوع عندما لم تبحث في موضوع التقرير الطبي ذلك أن من
الثابت طبياً وعلمياً أن إدخال قضيبي منتصب بالغ من شأنه أن يحدث تمزقات في

حالة عدم استخدام المليات وبالرجوع إلى أقوال الشاهدة تقول أن المتهم (المميز) قد أدخل قضيبه في مؤخرتها لمرتين وأنه أنزل حيواناته المنوية فيها وإن التقرير الطبي المحفوظ في ملف هذه القضية لا يشير لا من قريب أو من بعيد إلى وجود أي علامة من علامات إيلاج القضيب في مؤخرة المجني عليها وهذا من شأنه أن يجعل من أقوالها اللاحقة أمام المدعي العام بأن كل ما ذكرته كان كذباً طالما أن التقرير الطبي يؤيد صحة ذلك ولما كان القرار المميز قد بني على استدلال واستنتاج غير سائغ ومقبول قانوناً فإن من شأن ذلك أن ينال من القرار المميز ويجعله مشوباً بقصور في التعليل والتسبيب القانوني الصحيح الأمر الذي يجعله حقيقياً بالنقض.

٣- جانبت محكمة الموضوع عندما لم تعالج أقوال والد الشاهدة بصورة واقعية .

٤- جانبت محكمة الموضوع الواقع والقانون عندما لم تبحث عدم تقديم شكوى من قبل المجني عليها مع عدم التسليم بصحة الواقعة ذلك أنه وبالرجوع إلى نص المادة (١٥٧) من الأصول الجزائية قد أوجبت أن تكون تقديم الشكوى بعد برهة وجيزة من وقوع الفعل و/أو حالما سنحت الفرصة له/ لها رفع الشكوى وبالرجوع إلى أقوال شهود النيابة سوف يظهر أن الحادث على سبيل الفرض الساقط قد حدث في أيام عيد الفطر المبارك والشكوى قدمت بعد ذلك.

بتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٤/١١٨٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئاً أن الحكم الصادر بحق المتهم مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن تهمة هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد الاستماع لأدلتها واستكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت قرارها رقم (٢٠١٤/١١٨٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ توصلت فيه لاعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بالتدقيق،،، وجدت المحكمة بأن الوقائع الثابتة لديها تتلخص :-

- بأن هناك علاقة غرامية تربط المجني عليها البالغة من العمر أربع عشرة سنة مع المتهم

- وفي رمضان من العام الماضي خرجت المجني عليها مع المتهم وتوجها إلى منطقة سحاب ودخلا إلى مستودع غاز هناك .

- وأثناء وجودهما في المستودع قام المتهم بنزع ملابسه وكذلك المجني عليها حيث قام المتهم بوضع قضيبه في مؤخرة المجني عليها إلى أن استمنى داخل مؤخرتها وبعدها غادرا المكان .

وبالتطبيقات القانونية على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة بأن الأفعال التي أتاها المتهم بتاريخ الواقعة وهي قيامه باصطحاب المجني عليها إلى منطقة سحاب وقيامهما بنزع ملابسهما هو والمجني عليها داخل مستودع غاز وقيامه بوضع قضيبه بين فخذي المجني عليها ووضعها داخل مؤخرتها حتى استمنى تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات، حيث توافر ركنها المادي بعناصره الثلاث كونه قد صدر عن المتهم سلوك مادي تمثل باستطالته إلى جسم المجني عليها وإلى مناطق العورة لديها من خلال وضع قضيبه بين فخذيها ووضعها في مؤخرتها وكذلك نتيجة تمثلت بخدش حيائها العرضي التي تحرص على الحفاظ عليها.

وعلاقة سببية بين السلوك والنتيجة حيث كان خدش حياؤها العرضي من خلال وضع قضيبه في مؤخرتها كانت بسبب استطالته إلى جسم المجني عليها .
كما توافر بحق المتهم القصد الجرمي حيث وجدت المحكمة أن المتهم ارتكب تلك الأفعال وهو عالم بنتائجه وعالم بأنه محذور عليه إتيان تلك الأفعال على ضوء صغر سن المجني عليها.

وعلى ضوء ذلك قضت بما يلي :-

- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :-

وعن كافة أسباب التمييز الدائرة حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة التطبيقات القانونية والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وما ورد فيها من بيانات باعتبار محكمتنا

محكمة موضوع نجد :-

أ- من حيث الواقعة :-

إن الواقعة الجرمية التي اعتنتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات الدعوى وأدلتها وجاء استخلاصها لها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ودلت عليها واقتطفت أجزاء منها ضمنيتها قرارها وإن ما جاء بشهادة الشاهدين وملف التحقيق ما يعزز القناعة لدى المحكمة باقتراف المتهم لما أسند إليه كما انتهى القرار المطعون فيه وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على استخلاصها السائغ والسليم للواقعة الجرمية.

ب- من حيث التطبيقات القانونية:-

فإن فعل المتهم تجاه المجني عليها وهي قيامه باصطحابها إلى منطقة سحب وقيامهما بنزع ملابسهما هو والمجني عليها داخل مستودع غاز وقيامه بوضع قضيبه بين فخذي المجني عليها ووضعه داخل مؤخرتها حتى استمنى تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هنك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات حيث توافر ركنها المادي بعناصره الثلاثة كونه صدر عن المتهم سلوك مادي تمثل باستطالته إلى جسم المجني عليها وإلى مناطق عورتها وكذلك نتيجة تمثلت بخدش حياتها العرضي التي تحرص على الحفاظ عليه وهو عالم بأن تلك الأفعال محظورة عليه إتيانها على ضوء صغر سن المجني عليها.

ج- من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المفروضة على المتهم قد جاءت ضمن الحد القانوني المنصوص عليه في المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات والذي جرم به المتهم . الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب لعدم ورودها على القرار المميز .

أما لكون الحكم مميزاً بحكم القانون :-

فقد جاء القرار المميز مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه تأييده .
لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١٣ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ أ. ك